

## أثر متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي:دراسة تأصيلية لدور نظرية الأيكولوجية السياسية

### The Impact of Changes in the international system on Arab regional security :Theoretical Study on the Role of political Ecological Theory

د.وثام السيد عثمان

قسم العلوم السياسية والإدارة العامة -كلية التجارة -جامعة بورسعيد .

#### المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على التغيرات التي طرأت على النظام الإقليمي العربي من خلال دراسة عوامل الارتباط مع النظام الدولي، وقد استندت الدراسة إلى تحليل هذه التغيرات من خلال نظرية الأيكولوجية السياسية لما لها من أهمية في دراسة أبعاد وانعكاسات هذه التأثيرات على عملية مدخلات ومخرجات هذه الدول، بالإضافة إلى دراسة طبيعة التفاعلات الأيكولوجية في داخل الدول العربية كإطار شامل يمكن من خلاله توضيح عوامل تهديد الأمن الإقليمي العربي وسبل مواجهة هذه المخاطر كبداية لتعزيز فرص تأسيس نظم سياسية عربية تتلاءم مع طبيعة التهديدات التي تواجهها الدول العربية، وضمن سياق آخر محاولة إيجاد الفرص وتعزيزها نحو امتلاك الدول العربية مقومات القوة للهيمنة الإقليمية.

الكلمات الدالة: الأيكولوجية السياسية - الأمن الإقليمي العربي - النظام الدولي.

#### Abstract:

The study aimed to identify the changes that occurred in the Arab regional system by studying the factors of correlation with the international system. The study was based on analyzing these changes through the theory of political ecology because

of their importance in studying the dimensions and implications of these effects on the process of inputs and outputs of these countries, In addition to studying the nature of ecological interactions within the Arab countries as a comprehensive framework through which it is possible to clarify the factors that threaten Arab regional security and ways to confront these risks as a start to enhance the opportunities for establishing Arab political systems compatible with the nature of the threats facing Arab countries, and within another context, trying to find and enhance opportunities towards ownership Arab countries are the strengths of regional hegemony.

Key Word: Political Ecology – The Arab Regional security – International order

#### مقدمة:

إن ما يمر به العالم من تداعيات أزمة كورونا وتأثيرها علي مستقبل النظام الدولي، وما تمر به المنطقة العربية منذ نهاية ديسمبر ٢٠١٠ من تراجع في معدلات الاستقرار السياسي في هذه النظم، بالإضافة إلى تزايد الاختراقات الخارجية للأمن الإقليمي، وتفاقم الأزمات الداخلية في كل من العراق وسوريا وليبيا واليمن، وتحول آليات اختراق الأمن الإقليمي من استخدام القوة العسكرية في الصراع بين الدول إلي اختراق قائم علي تفكك المجتمعات الداخلية وفقاً للطبيعة الأيكولوجية لكل نظام. الأمر الذي يظهر أهمية إحياء تطبيق نظرية الأيكولوجية السياسية لإعادة تقييم الوضع الراهن، ووضع مقاربة لتعزيز الأمن الإقليمي العربي من خلال تحديد ورصد الاعتماد المتبادل الفعال بين النظام السياسي وخصوصية البيئه بهدف مواكبة متطلبات متغيرات النظام الدولي الذي يري حالياً أن أفضل استثمار في الأمن القومي هو: تحقيق الأمن التنموي في جميع المجالات "الاقتصادية - الاجتماعية - السياسية - الثقافية" إلي جانب المجال العسكري. وتهدف الدراسة إلي: تعزيز الأمن الإقليمي العربي من خلال إعادة تقييم تطبيقات نظرية الأيكولوجية السياسية ودورها في مواجهة تأثيرات متغيرات النظام الدولي، بالإضافة إلى تقييم تطبيق دور نظرية الأيكولوجية السياسية ودورها في تأثيرات متغيرات النظام الدولي سواء بتعظيم فرص تأسيس نظم سياسية تتلاءم مع طبيعة الأمن الإقليمي العربي، بما يزيد

التخلص من التبعية، وامتلاك مقومات القوة القائد إقليمياً أو تحقيق الريادة الإقليمية. وهنا تظهر إشكالية الدراسة في تساؤل رئيسي، هو: إلى أي مدى يمكن لنظرية الأيكولوجية السياسية أن تطبق بصورة عملية؛ لتعزيز الأمن الإقليمي العربي أثناء التصدي للتبعية الخارجية وتحديات متغيرات النظام الدولي؟، ومن هذا التساؤل صاغة الدراسة فرضية تحددت في: أن إستجابة الأنظمة السياسية العربية إلى تعظيم فرص مقومات القوة المهيمنة إقليمياً يكون بامتلاك إيكولوجيا سياسية خاصة يساعد في القضاء علي مخططات التقسيم والدمج في إقليم الشرق الاوسط الجديد، وتستخدم الدراسة التكامل المنهجي لكل من المنهج الاستنباطي والاستقرائي، بالإضافة إلى استخدام الاقتراب الوظيفي أثناء عملية التحليل.

وبناء على ذلك تم تقسيم الدراسة إلي مجموعة من المحاور وهي: المحور الأول بعنوان التأسيس النظري للدور الأمني للأيكولوجية السياسية، ويهدف إلى دراسة الاتجاهات النظرية المفسرة لمفهوم الأيكولوجية السياسية والمنطلقات الفكرية الخاصة بهذا المفهوم، والمحور الثاني بعنوان تحديات وفرص تأثير متغيرات النظام الدولي علي الأمن الإقليمي العربي، ويهدف إلى دراسة مجموعة التغيرات التي طرأت على النظام الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. فيما جاء المحور الثالث بعنوان مقارنة استشرافية لدور تفعيلي لنظرية الأيكولوجية السياسية في إطار تعزيز أمن النظام الإقليمي العربي.

### **المحور الأول: التأسيس النظري للدور الأمني لنظرية الأيكولوجية السياسية**

يعرف علم الأيكولوجيا بأنه علم البيئة أو علم الأحياء البيئي (بالإنجليزية: Environmental Biology)، وهو أحد فروع البيولوجيا أو علم الأحياء، ويهتم بدراسة علاقة الكائنات الحية مع بعضها البعض، ومع محيطها أو بيئتها<sup>(١)</sup>، لذا اعتبر الكثيرون "الأيكولوجيا السياسية" "Political Ecology" منذ بداية ظهورها الفرع الثالث للجغرافيا السياسية؛ حيث تم تعريفه كحقل جغرافي على أنه ذلك العلم الذي يربط قضايا الأيكولوجيا وفواعلها بالاقتصاد السياسي بمعناه الواسع من منظور مكاني<sup>(٢)</sup>، ولقد ركزت الأيكولوجيا بوجه عام على علاقات القوة غير المتكافئة، مثل الصراع، والتحديث الثقافي تحت تأثير الاقتصاد السياسي الرأسمالي العالمي والذي يعد المفتاح القوي في إعادة تشكيل الإنسان وزعزعة استقراره من خلال تفاعلاته مع البيئة المادية. في حين أن نظرية الأيكولوجيا والنظم الثقافية أكدت على التكيف والتوازن معاً فقد أكدت الأيكولوجيا السياسية أيضاً على دور السياسة، والاقتصاد كقوة يمكن لها أن تتجاوز سوء التكيف وعدم الاستقرار<sup>(٣)</sup>.

أولاً: ما هي "الأيكولوجيا السياسية":

تمثل الدراسة محاولة لتكوين اطاراً نظرياً لحقل جديد يتشكل تناوله تحديداً منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وهو مصطلح "الأيكولوجيا السياسية". وإنطلاقاً من أن تحديد المفهوم يعد خطوة أساسية لمعرفة اتجاهات تطوره<sup>(٤)</sup>. لذا يتم استعراض مجموعة من التعريفات الخاصة بالأيكولوجيا السياسية من خلال مؤلف الكاتب P.M، Blaikie، والذي يحمل عنوان:

"The political Economy of soil erosion in developing countries" - وهو ما يُعد البداية

الحقيقية لوضع حجر الأساس لمفهوم لأيكولوجيا السياسية وذلك في عام ١٩٨٥- وذلك كما يلي:<sup>(٥)</sup>

١- هناك من يعرف "الأيكولوجيا السياسية" على أنها فحص المشاكل البيئية كتفاعل ظاهرتي "Phenomenological Interaction" للعمليات البيوطبيعية، والحاجات البشرية، والنظم السياسية<sup>(٦)</sup>. حيث تم تعريفها على أنها مجال يتم فيه دمج اهتمامات الأيكولوجيا والاقتصاد السياسي بتعريفه العام والشامل، وهذا يشمل الجدل بين المجتمع والموارد، وكذلك داخل الطبقات والمجموعات ضمن المجتمع نفسه.

٢- هناك أيضاً مفهوم "سياسة الأيكولوجيا" "Politics Of Ecology" بمعنى الفاعلية السياسية لصالح البيئة الخضراء العميقة ونقدها للحدثة والرأسمالية؛ حيث جاء ذلك في تعريف "Atkinson" للأيكولوجيا السياسية التي هي مجموعة من الأفكار والمسائل النظرية من ناحية، وحركة اجتماعية يشار لها كحركة أيكولوجية من ناحية أخرى<sup>(٧)</sup>.

٣- ثمة اتجاه آخر اعتمد على استخدام الأيكولوجيا كاستعارة "Metaphor" للارتباطات الداخلية للعلاقات السياسية، وهذه الاستعارة تم تبنيها من قبل أول كتاب للأيكولوجيا السياسية في عنوانه "الأقاليم العالمية والنظام العالمي: دراسة في الأيكولوجية السياسية" عام ١٩٦٧، وعلى الرغم من ذلك لم يناقش الكتاب تغير أو صيانة البيئة البيوطبيعية فقد كتب أنه قدم مصطلح "دراسة في الأيكولوجيا السياسية" وعرف الأيكولوجيا على أنها علاقة الأفراد بالبيئة الخاصة بهم؛ حيث حاول اكتشاف بعض العلاقات بين النظم السياسية وبيئتها الاجتماعية والطبيعية<sup>(٨)</sup>.

٤- أن "الأيكولوجيا السياسية" عُرِفَت على أنها تحليل أكثر دقة للنقاشات الماركسية حول المادية، والعدالة، والطبيعة في المجتمعات الرأسمالية، مع نظرة إلى تحقيق توزيعاً أفضل للحقوق<sup>(٩)</sup> والموارد<sup>(١٠)</sup>.

٥- من ناحية أخرى هناك أيضاً استعمالاً لمفهوم الأيكولوجيا السياسية للإشارة إلى مصطلحات عامة في سياسة المشاكل البيئية "Politics Of Environmental Problems" بدون مناقشة محددة للأيكولوجيا. فنجد على سبيل المثال "Bryant" يصف الأيكولوجيا السياسية كفهم للقوى السياسية وظروف وعواقب التغير البيئي، ويمكن أن يتضمن دراسات الآثار البيئية من مصادر مختلفة، ومظاهر موقع معين للتغير الأيكولوجي وتأثير التغير البيئي على العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية<sup>(١١)</sup>.

وتركز الدراسة علي تعريف "Bryant" لإتساقه مع الهدف الرئيسي، ولكونه الخبرة المعرفية التاريخية التي تحاول الدراسة أن تستكمل من حيث ما انتهت أركان نظرية الأيكولوجيا السياسية. وبناءً علي ما سبق يتم تعريف الأيكولوجيا السياسية بأنها "ذلك الواقع المعرفي الذي يقدم إطاراً تحليلياً لوصف التفاعلات المركبة بين المجتمع والبيئة، ويرصد العوامل، والفواعل، والمؤسسات، والهيئات، والدوافع التي تسهم في هيكل البيئة المعاصرة على كافة المستويات المحلية والوطنية والدولية".

#### ثانياً: تأصيل تطور الأيكولوجيا السياسية تاريخياً وعلاقتها بالعلوم الأخرى:

ظهر أول استخدام لهذا المصطلح في عام ١٩٧٠؛ حيث تم تعريفه من قبل "ستيوارد" عام ١٩٥٥ على أنه التقاء البيئة الثقافية مع البيئة الاجتماعية والتي ربطت استراتيجيات النجاح البيئي بالتكيف الثقافي للإنسان مع البيئة الاجتماعية والأنظمة السياسية على الرغم من وجود اختلافات مهمة بينهما<sup>(١٢)</sup>. ونادراً ما تم الاهتمام بتاريخ الأيكولوجيا السياسية أو موقعه بين العلوم. ومن ناحية أخرى فإن الاهتمام كان ينصب في هذا الحقل على تطبيق مبادئ الاقتصاد السياسي، وهو ما قاد إلى تأخر ظهور هذا الحقل المعرفي ومن ثم تأخر اهتمام الباحثين به ولاسيما أن فهم أهمية البحث في أي حقل يتناسب طردياً مع تطور ذلك الحقل<sup>(١٣)</sup>.

ومن خلال ما سبق يلاحظ أن العلاقة بين الأيكولوجيا السياسية والعلوم الأخرى علاقة تكاملية- كما أوضحنا من قبل في ضوء التعريفات السابقة - فنجد أن الأيكولوجيا السياسية يمكن أن تميز على أنها حقل بحثي جغرافي في الأساس نظراً لأن أغلب من اهتموا به كانوا من الباحثين في العلوم الجغرافية، إلا أنها ومع ذلك فإن لها علاقات قوية مع حقول أخرى مثل الإدارة البيئية، والأيكولوجيا الحضارية، والسياسة البيئية وهذا ما يمكن استيضاحه من التعريفات السابق ذكرها.

#### ثالثاً: الدور الأمني في ضوء تطبيق نظرية الأيكولوجيا السياسية:

أحدثت نهاية الحرب الباردة تغييراً في الأساليب الأمنية التقليدية، ولم تعد النماذج السابقة لمعالجة الأمن مناسبة للتعامل مع الحقائق والتهديدات والتحديات الجديدة. واتجهت مراكز الفكر الجديد في هذا النهج نحو دراسة الأمن من خلال دمج واستخدام الأساس المنطقي للتنمية، ووضع الأمن في تقاطع الحكم، وسيادة القانون، والإصلاح الاقتصادي، وحل النزاعات ومشروعات إعادة الإعمار، وإلى جانب ظهور مفهوم متعدد الأبعاد للأمن، كان الاتجاه الأساسي الآخر في المنطقة منذ أواخر السبعينيات هو عملية الانتقال نحو الأنظمة الديمقراطية، بما في ذلك الانتخابات، وفي هذا الإطار السياسي والمؤسسي الجديد، يحق للمواطنين أن يشعروا بالأمان والحماية في حياتهم اليومية، ومن ثم قادت الولايات المتحدة جهود إعادة تأهيل العالم العربي ضمن ما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الكبير عبر الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال سياسة تداخلية تقوم على التركيز على الأوضاع الداخلية للدول العربية. وبدأ التركيز بوجه خاص على الربط بين التطرف والعنف وبين نقص الحريات السياسية ومستويات التعليم وحقوق الإنسان وتحرير المرأة<sup>(١٤)</sup>.

#### رابعاً: أيكولوجيا الديمقراطية:

أدى التدهور الاقتصادي ورغبة بعض الدول في أحداث التنمية - وما أعقبه من أزمات وخاصة الاجتماعية - بالعديد من النظم إلى إدخال إصلاحات هيكلية على مؤسساتها الاقتصادية والسياسية، كما شكلت رغبتها في الاستعانة بقروض، ومنح صندوق النقد والبنك الدوليين ودول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، عاملاً رئيسياً للتحويل إلى الديمقراطية؛ حيث تشترط بعض تلك المؤسسات والدول أن تتضمن عملية التحويل الاقتصادي تحولاً ديمقراطياً باتجاه مزيد من الحريات، وتداول السلطة، والانتخابات، والمشاركة السياسية، ودعم حقوق الإنسان، وقد نجحت تلك الشروط في تحول العديد من البلدان وبالأخص العربية إلى الديمقراطية، كما سعت إلى إدخال إصلاحات في بنيتها الاقتصادية والسياسية، فخلال عقد السبعينات من القرن الماضي أقدمت العديد من النظم السياسية العربية على إحداث إصلاحات دستورية وقانونية سمحت بإنشاء الأحزاب السياسية<sup>(١٥)</sup>. ويمكن القول إنه برغم استعانة النظم العربية بنماذج الديمقراطية الغربية، إلا أنها لم تراع في التطبيق البيئة السياسية وطبيعة المجتمعات العربية، وهو ما أدى إلى فشل تلك التجارب أو اقتصرها على نموذج الديمقراطية الإجرائية أو الشكلية<sup>(١٦)</sup>.

وضمن السياق ذاته يأتي دور نظام المعونات الدولية، وفي القلب منه مؤسسات بريتون وودز "البنك الدولي وصندوق النقد الدولي" كحلقة وسط تعكس تأثيرات النسق الدولي على نظم الحكم في الدول المتلقية للمعونة، وفي هذا السياق، فقد شهد عقد التسعينات الصعود المتزامن "للمشروطة السياسية" التي طبقتها المؤسسات المالية الدولية، في ظل برنامج الحكم الرشيد "Good Governance"، والاتجاه إلى تبني التعددية السياسية الحزبية في العديد من الدول النامية شديدة الاعتماد على المعونة، وعلى وجه الخصوص الأفريقية، والتي في جوهرها تربط بين المساعدات الاقتصادية، وتطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي<sup>(١٧)</sup>، ويمكن القول بأن البحث في شؤون الديمقراطية وسبل الدولة، والأفراد إلى تدعيمها، ومواجهة آثار تراجعها، وانخفاض المشاركة في ما تنتجه من "مسارات، وخيارات، واختيارات" مع الأخذ في الاعتبار البيئة المحيطة التي يعيشها الأفراد<sup>(١٨)</sup>، هو ما تهدف إليه الدراسة من ثانياً تناول مصطلح أيكولوجيا الديمقراطية في تحديد: استراتيجية لإدارة عملية التحول الديمقراطي، بما يتوافق مع طبيعة البيئة من خلال عملية تدريجية تتحول إليها المجتمعات عن طريق مؤسساته السياسية واتجاهتها من خلال عمليات وإجراءات شتى ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية وبنية السلطة التشريعية ونمط الثقافة السياسية السائدة وشرعية السلطة التشريعية<sup>(١٩)</sup>، وذلك بهدف الوصول إلى أمن تنموي تستقر من خلاله الأنظمة السياسية في الإقليم العربي.

### **المحور الثاني: تأثير متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي**

إن التغيرات التي تحدث على المستوى الدولي من إعادة الهيكلة لبعض التكتلات، والمؤسسات والأحلاف، أو إقامة مؤسسات جديدة، أو التحولات من نظام متعدد القطبية إلى ثنائي القطبية أو إلى قطب واحد، وصولاً للمرحلة الحالية التي يعاني منها النظام الدولي من عدم الاستقرار بسبب الأزمة الصحية العالمية لانتشار فيروس كورونا، التي كان لها من الأثر على أمن الأنظمة الإقليمية علي المستوى العالمي وفقاً لطبيعة استجابة كل دولة والتي تتنوع بسبب اختلافات الأيكولوجيا السياسية لكل إقليم.

#### **أولاً: متغيرات النظام الدولي المعاصر:**

شهد العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وحتى مطلع عام ٢٠٢٠ ثلاث تحولات عميقة في النظام الدولي: الأولى وقد اقتصت بالتحول في هيكل النظام؛ حيث انتقل النظام من ثنائية القطبية إلى أحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة ثم ازدهار الصين لتتأخر في الأحادية القطبية، والثانية تتمثل في طبيعة النظام الدولي فلقد

حدث تحول جذري في قائمة الاهتمامات العالمية المتركزة حول الأمن والاستراتيجية إلى قضايا النمو والتطور الاقتصادي، والبيئة والرفاهية والأقليات وحقوق الإنسان، والثالثة تمثلت في بنية المؤسسة للنظام فيما يتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين أو وظيفتها في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٢٠)</sup>. ونتج عن هذه التحولات متغيرات دولية استهدفت إعادة رسم خريطة العالم من خلال عولمة النظام بالاعتماد علي اسس اقتصادية تتحكم بها الدول الكبرى لتحقيق مصالحها مقابل تهميش سيادة الدول وتراجع إرادتها السياسية، ولم يلبث الأمر أن يتحول فيما بعد أزمة جائحة انتشار فيروس كوفيد ١٩، ومع تعدد المتغيرات وتأثيراتها فقد قسمت الدراسة المتغيرات إلي:

#### ١- متغيرات اقتصادية:

ثمة مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي ساهمت في التأثير على طبيعة التحولات التي كان لها الدور الأبرز في تشكيل النظام الدولي على النحو التالي:

أ- **الانتقال إلي اقتصاديات السوق:** انطلاقاً من تصور أميريكي يري ان الاقتصاد الرأسمالي هو الأفضل وأنه يصلح لجميع دول العالم<sup>(٢١)</sup> مستخدماً كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي كأداة عالمية، إلا أن منذ عام ٢٠٠٨ مازالت الاقتصاديات الرأسمالية تعاني من تداعيات الأزمة المالية، الأمر الذي مهد إلي تراجع تأثير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وخاصة بعد أن تم افتتاح بنك التنمية الجديد من جانب مجموعة بريكس في مدينة شنغهاي في الصين عام ٢٠١٥، والهدف منه إنشاء منظمة دولية شبيهة بالبنك الدولي قادرة على تمويل المشاريع التنموية في البلاد النامية. ومن المتوقع أن يلعب هذا البنك دوراً مهماً منافساً للبنك الدولي، وأن تلجأ إليه الدول النامية هرباً من شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي المجحفة وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي والتي أثبتت فشلها وأضررت وأفقرت العديد من الدول.

ب- **ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية:** تعتبر سياسة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل في مجالات الاستثمار والتجارة من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الحديث، والتي يتم تحقيقها من خلال سعي الدول المتقدمة والنامية على اختلاف مذاهبها الاقتصادية ودرجات نموها لإقامة تجمعات اقتصادية عملاقة تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها. ويمكن النظر للتكتلات الاقتصادية على أنها تعاون بين دول التكتل وتكامل في الإنتاج وفي ذات الوقت جدار لمواجهة الاقتصادات الأخرى القوية. إلا أن هذه



التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تنظر إلى أفق بعيد وأشمّل للتحوّل بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى، ومن أبرز تلك التكتلات (الاتحاد الأوروبي - نافتا - البريكس - آسيان - إيبسا - تجمع الميروكوسور).  
ج- **الشركات متعددة الجنسيات**، وهي شركة مقرها الرئيسي في الدولة الأم، ولها نشاطات اقتصادية متعددة في مجالات تجارية وصناعية ومالية، وعمليات موزعة على أكثر من دولة سواء عن طريق مشاريع خاصة أو شركات تابعة، وكثيراً ما تندمج مع شركات من دول أخرى، وهو ما جعلها تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة العالمية. وتعد الشركات متعددة الجنسيات من أهم ملامح ظاهرة العولمة أو النظام الاقتصادي الجديد، وتمتاز هذه الشركات بضخامة حجمها وتنوع نشاطها وانتشارها الجغرافي والسوقي، وقدرتها على تحويل الإنتاج والاستثمار عالمياً وإقامة التحالفات الاستراتيجية<sup>(٢٢)</sup>.

د- **اقتصاديات المعرفة**: يشهد الاقتصاد الجديد تحوّلات جذرية في آليات اقتصاديات السوق، والتحوّل نحو ما يعرف باقتصاديات المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يشكل فيه إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها المحرّك الرئيسي لعملية النمو المستدام ولخلق الثروة وفرص التوظيف في كل المجالات. كما أنه يقوم على أساس إنتاج المعرفة، واستخدام ثمارها وإنجازاتها، بحيث تشكل هذه المعرفة مصدراً رئيساً لثروة المجتمع المتطوّر ورفاهيته. وفيما يتعلق بأشكال المعرفة فهي تتمثل في: المعرفة الصريحة التي تشتمل على قواعد البيانات والمعلومات والبرمجيات وغيرها، أو المعرفة الضمنية التي يمثلها الأفراد بخبراتهم ومعارفهم وعلاقاتهم وتفاعلاتهم. ويدار هذا الاقتصاد من خلال التسويق الإلكتروني والتجارة الإلكترونية التي تزول فيها الحدود تدريجياً بين التجارة الداخلية والخارجية؛ حيث بدأت الأسواق في العصر الجديد تتراجع لصالح "اقتصاد الشبكات"، والانتقال من نظام الامتلاك القائم على فكرة الملكية بمفهومها التقليدي، إلى نظام النفاذ Access القائم على فكرة الاستخدام<sup>(٢٣)</sup>.

## ٢- متغيرات العولمة:

مهّدت عملية الاعتماد المتبادل إلى عملية أخرى وهي (العولمة) فمع بداية التسعينات ظهر في السياسة الدولية هذا المصطلح ليعبر عن ظاهرة تشير إلى تحوّل العالم إلى سوق وقرية عالمية واحدة تنتقل فيها عناصر الإنتاج دون قيود في ظل نسق عالمي جديد يتخطى نسق الدولة القومية يقود تلك العملية ويحركها القوة الرأسمالية المتمثلة في الشركات متعددة الجنسية والحكومات التي تعمل لتحقيق مصالح تلك الشركات مستندة إلى مكتسبات "الثورة الصناعية الثالثة" التي أعطتها قوة تكنولوجية هائلة وقدرة اقتصادية هائلة علي تحقيق مصالح تلك القوى

الرأسمالية من خلال تنميط العالم بما يتفق وتلك المصالح، ويقصد بالتنميط في هذا السياق أن يسود العالم نموذج فكري واحد ذو أبعاد اقتصادية وسياسية وثقافية تتطابق مع المصالح الغربية. بيد أن هذا التنميط لا يعني صنع عالم متجانس واحد إذ إن العولمة تبدأ من تحديد مصالح القوى الرأسمالية الدولية وتضع المعايير التي تحقق تلك المصالح وتلقي على دول الجنوب عبء محاولة الاستفادة من تلك المعايير ومن ثم فإن العولمة ليست مجرد ظاهرة اقتصادية متعددة الأبعاد تضمن جوانب اقتصادية وسياسية وثقافية، وإن ظل الجانب الاقتصادي المتمثل في تحرير التجارة الدولية هو الجانب الأكثر أهمية<sup>(٢٤)</sup>.

وتمتلك العولمة مجموعة من التأثيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية مثل فتح الأسواق الدولية أمام الانتقال الحر للسلع والخدمات<sup>(٢٥)</sup>، بالإضافة إلى إعادة صياغة مفاهيم العلاقات الدولية بما يعطي للدول الدافعة للعولمة فرصة الصعود إلى مصاف القوى الكبرى في النظام العالمي الجديد، وذلك بممارسة حق التدخل في شؤون دول الجنوب. فتلك الدول تطرح مفاهيم مثل حقوق الإنسان والديمقراطية كمفاهيم يجب على دول الجنوب تطبيقها لتحقيق الاندماج مع العولمة، ويتم التدخل الإنساني لمراقبة وحماية تطبيق تلك المفاهيم<sup>(٢٦)</sup>. وإلى جانب ذلك إلغاء القيم والهويات التقليدية للثقافات الوطنية والترويج للقيم الفردية الاستهلاكية الأمريكية، والمفاهيم الاجتماعية الغربية بصفة عامة، واعتبار تلك القيم والمفاهيم هي وحدها المقبولة كأساس للتعاون الدولي في ظل العولمة<sup>(٢٧)</sup>. وفيما يتعلق بالتأثيرات الأمنية فإنها تعني أن حلف الأطلسي سيكون له مهام في أماكن متفرقة من العالم والتي تحتاج إلى تدخل الحلف لحسم النزاعات من خلال مفهوم "إجراءات بناء الثقة" كطريق لحل الصراعات الإقليمية، وذلك حينما يكون لدول الجنوب مطالب إزاء الشمال مع التغاضي عن تلك الإجراءات إذا كان لدول الشمال مطالب إزاء دول الجنوب<sup>(٢٨)</sup>.

### ٣- المتغيرات التكنولوجية

لم تعد القدرات العسكرية وحدها هي المعيار القياسي لتوزيع القوة والسلطة؛ فلقد تبوّأت القدرات التكنولوجية مكانة رئيسية في تحديد القوة في النظام الدولي الجديد؛ حيث تميزت بيئة النظام بتسارع تراكم المعلومات، وزيادة استخدامها وتحولها إلى سلعة تدر الأموال الطائلة على الدولة التي تحتكر هذه المعلومات وتسارعت الاتصالات، الأمر الذي أعلن معه ازدهار الثورة العالمية الثالثة-بعد الثورة الزراعية، والثورة الصناعية- وهي: الثورة المعرفية وعناصرها العلم والتكنولوجيا والمعلومات والثقافة، وقد تميز قادة المرحلة الثالثة، وهم رجال الأعمال وقيادات

الشركات العابرة للحدود والقيادات السياسية بسرعة وكثافة الاتصالات، وأصبح الامتداد المعرفي يتخطى الحدود الجغرافية ويشمل مختلف دول العالم، وهو الأمر الذي أدى إلى نشوء وحدات دولية جديدة وبروز قضايا جديدة في السياسة الدولية بدأ بتحول المعرفة إلى سلع منتجة قابلة للتصدير فيتحول الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد معرفي، ومروراً بإقامة المدن الذكية، ووصولاً إلى تسخير الذكاء الاصطناعي في إدارة الدولة. ومن ثم زادت القدرة التفاعلية للنسق الدولي؛ فالدول التي امتلكت زمام الثورة الصناعية الثالثة استطاعت أن تسود في النظام الدولي<sup>(٢٩)</sup>.

#### ٤- متغيرات التنمية المستدامة

تعتبر الاستراتيجيات والأفكار الحاكمة للعلاقات الدولية مقياساً لرصد تحولات طبيعة النظام الدولي، وهذا ما نجده في متغيرات التنمية المستدامة منذ إعلان خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٤؛ حيث جاءت تلك المتغيرات نتيجة تداعيات بروز مشكلات وقضايا ذات طابع عالمي، وما نتج عنها من تداعيات استلزمت التصدي، وذلك من خلال البرنامج الإنمائي "للتنمية المستدامة". وفيما يلي تحليلاً لتلك التحولات:

**أ-** بروز مشكلات وقضايا ذات طابع عالمي: اكتسبت بعض من المشكلات الطابع والاهتمام العالمي، والتي تنصدرها قضايا حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية، ومشاكل البيئة وانتشار أمراض نقص المناعة، والأمراض الفيروسية المتطورة والتي اتخذت كآلية من آليات حروب الجيل الرابع؛ حيث تم اعتبار تلك القضايا من التهديدات غير العسكرية التي تحول دون استقرار العديد من الدول، الأمر الذي كان محط اهتمام عالمي. إلا أن انتعاج الانتعاش والتهميش من قبل الدول الكبرى والعظمى إزاء الدول الصغرى والمتوسطة دفع إلى استخدام هذه القضايا الكبرى كأوراق ضغط أحياناً من قبل دول غربية في مقدمتها الولايات المتحدة، على دول أخرى، ليس بالضرورة لتحقيق الاستقرار والأمن غير التقليدي على المستوى العالمي أو انتصاراً لهذه القيم أو دفعاً على درب هذه الاتجاهات، وإنما لخدمة مصالح ضيقة ومحددة للدول الضاغطة. وعلى سبيل المثال وليس الحصر نجد ما يلي:<sup>(٣٠)</sup>

- جاءت سياسات الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لمظاهرات واحتجاجات الثورات العربية احتراماً لمجال حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير، متناقضة مع سياسات القمع التي تمارس عند احتجاجات بعض الشعوب الغربية، على سبيل المثال وليس الحصر: احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا

عام ٢٠١٨<sup>(٣١)</sup>، ومن جهة أخرى طالب الرئيس الأمريكي ترامب في ٣١ مايو ٢٠٢٠ نشر قوات الحرس الوطني في شتى مدن الولايات المتحدة لقمع التظاهرات على خلفية قيام شرطي أمريكي بتعذيب مواطن أمريكي من أصول أفريقية حتى الموت<sup>(٣٢)</sup>.

**ب- البرنامج الإنمائي "للتنمية المستدامة":** وضع البرنامج الإنمائي في الأمم المتحدة استراتيجية للدعم الفعال والمتسق في تنفيذ جدول أعمال التنمية الجديد "التنمية المستدامة"، وذلك بهدف التعميم بين الجهات الفاعلة المعنية ومساعدة الحكومات في إدماج جدول الأعمال في الخطط والاستراتيجيات والميزانيات الوطنية، بالإضافة إلى مساعدة الحكومات على تسريع التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتحديد المعوقات، والتركيز على الغايات الإنمائية الأكثر صلة بالأيكولوجيا الوطنية، إلى جانب دعم السياسات من خلال توفير دعم سياسي منسق ومجمع للدول بتقديم حزمة متكاملة من خدمات دعم السياسات التي تتماشى مع أولويات البرمجة وتغطي هذه الخدمات مجموعة واسعة من المجالات تتمثل في الحد من الفقر والنمو الشامل للجميع وفرص العمل المنتجة، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومواجهة فيروس نقص المناعة البشرية والصحة، والتكيف مع تغير المناخ، وتعزيز إمكانية الحصول على مصادر الطاقة المستدامة، والإدارة المستدامة للأنظمة الأيكولوجية البيئية، وإدارة المحيطات، وتعزيز المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع. وتأتي تلك الأهداف تحقيقاً للإزدهار الاقتصادي والرفاه الإنساني والبيئي عبر الأجيال<sup>(٣٣)</sup>.

#### ٥- متغيرات فيروس كورونا

يمثل انتشار فيروس كورونا المستجد أحد أهم المتغيرات التي أثرت على الأيكولوجية السياسية للدول على المستويين الداخلي والخارجي، وخاصة الدول العربية التي تشهد صراعات داخلية مثل سوريا واليمن وليبيا نظراً إلى أنظمة الرعاية الصحية المتدهورة لديها وغياب القيادة فيها، خاصة وأن الأطراف المتحاربة يمكن أن تستثمر هذه الأزمة لصالحها من خلال احتفاظ هذه الأطراف بالمساعدات الطبية لداعميها، ومن جانب آخر فإن هناك بعض الأنظمة التي استثمرت الأزمة الصحية لإحكام سيطرتها على النظام الداخلي ومخرجات السياسة الخارجية، ومن المحتمل أن تواجه بعض الدول العربية صعوبات في مواجهة تداعيات أزمة كورونا الاقتصادية، خاصة الدول النفطية<sup>(٣٤)</sup>.

ومن جانب آخر فقد تسبب فيروس "كورونا" في التأثير على مفهوم العولمة والترويج له، فبعدما كانت الدولة محكومة بديناميكية العولمة وتتعامل مع تهديدات معقدة وعابرة للحدود والقوميات وتستعين على ذلك بزيادة التسلح لمواجهة عدوٍ خارجي، إلا أن هذه الأزمة فرضت عزلة داخلية وخارجية على حركة الأفراد والدول ولو لفترة وجيزة. وهذه التجربة من شأنها أن تضع سطوة العولمة تحت اختبارٍ آخر ربما لا تعود بعده إلى ما كانت عليه، كما أن كشف الوباء عن مدى عجز القطاع الصحي في دولٍ كثيرة، سيكون مؤشراً لانكفاء الدول إلى تقوية نُظُمها الصحية لمواجهة التحديات الطبيعية المقبلة وإعطاء أولوية لدعم الأمن الإنساني والتنمية الوطنية. وإذ تستنفر الدول الغنية احتياطاتها من أجل تحقيق ذلك، فإنّ العزلة الأكبر ستكون على الدول الفقيرة التي يتكشّف حالها مع انكماش النمو الاقتصادي، فضلاً عن ازدياد حاجتها لدعم المنظمات الدولية. بالإضافة إلى ذلك سيطرة مفهوم ما يعرف بتتاعد في الحوكمة غير الرسمية وحوكمة ما دون الدولة، والتي تعني سيطرة بعض الفاعلين من دون الدولة من الجماعات والأحزاب على صناعة القرار في ظل تراجع الدور التقليدي للدولة<sup>(٣٥)</sup>. إن الأيكولوجيا السياسية للنظم العربية مختلفة في هيكلها وتكوينها، ولكنها واجهت نفس التحديات التي ظهرت نتيجة انتشار هذا الفيروس، والذي كان من أهم تداعياته اتجاه هذه الدول إلى الاعتماد على مؤسسات الدولة في إدارة أزمته، والابتعاد بصورة جزئية عن المساعدات الخارجية، كما أن هذا الفيروس كان له العديد من التداعيات المختلفة على الدول العربية؛ حيث ساهمت هذه الأزمة في التأثير على أيكولوجية هذه الدول الداخلية من حيث الاهتمام بالقطاع الصحي والنشاطات اليومية للمواطنين، وتفاقم الوضع الإنساني؛ فالعمّال باليومية غير قادرين على العمل في حالة الإغلاق وجعلت أسعار النفط المتراجعة الدول العربية غير قادرة على التخفيف من الأزمات الاقتصادية. ووسط مؤسسات دولة ضعيفة، ستتدخل الجهات الفاعلة غير الحكومية على الأرجح لتوزيع الطعام والدواء، فتزداد أهميتها على المدى الطويل، وبالإضافة إلى ذلك ساهمت الأزمة في ظهور أحزاب سياسية تهتم بالمشكلات البيئية، ومن جانب آخر كان لهذا الفيروس تداعياته على السياسة الخارجية أيضاً؛ حيث واجهت الدول العربية مجموعة من التحديات المتمثلة في تراجع تحالفاتها الدولية وعدم قدرتها على حماية مصالحها الإقليمية بصورة كبيرة، كما ومنح انسحاب الولايات المتحدة المزيد من القوة أيضاً للتنظيمات المتطرفة التي استغلت انتشار الفيروس كفرصة لإعادة التجمّع وشنّ المزيد من الهجمات داخل الدول العربية<sup>(٣٦)</sup>.

**ثانياً: طبيعة الأمن الإقليمي العربي المعاصر:**

عرف دكتور حامد ربيع "الأمن الإقليمي العربي" في كتابه "نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط" بأنه: "اصطلاح أكثر حداثة برز بشكل واضح ما بين الحربين العالميتين، ليعبر عن سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد تسعى من خلال هذه التوجهات إلى وضع تعاون عسكري وتنظيمي لدول هذا الإقليم، ومنع أي قوى أجنبية أو خارجية من التدخل في مصالح هذا الإقليم، وجوهر تلك السياسة هو مواجهة التبعية الإقليمية من جانب، والتصدي للقوى الدخيلة على الإقليم من جانب آخر، وحماية الوضع القائم من جانب ثالث"<sup>(٣٧)</sup>. وبالتطبيق على المنطقة العربية، نجد أن مرحلة تأسيس مفهوم الإقليمية العربية ظهرت منذ خمسينيات القرن الماضي خاصة بعدما شهدت دول المنطقة تدخلات أجنبية لم تتوقف بسبب حجم الإمكانيات الاقتصادية التي تستحوذها دول المنطقة، وتغير نمط التحالفات وتزايد الصراعات الداخلية.

وضمن السياق ذاته استمرت مهددات الأمن الإقليمي العربي في التأثير بالتزامن مع تغير طبيعته في أعقاب ما يسمى الثورات العربية، وذلك انطلاقاً من الرؤية العربية السائدة للأمن الإقليمي والتي تستند على أهمية وضرة دمج القضايا الأمنية في البنية السياسية الشاملة، ومن ثم تهدف الدراسة في هذا المحور إلى تقديم تحليل لطبيعة الأمن الإقليمي العربي من خلال رصد المحددات الأيكولوجيا لكل من السياسة "الداخلية والخارجية" على النحو الآتي:

#### ١- محددات الأيكولوجيا السياسية الداخلية.

بعد تفكك الهياكل السلطوية في كثير من الدول العربية، وهو الأمر الذي سمح بتصاعد حركات المعارضة الداخلية، ترافق مع ذلك تراجع الأهمية الوظيفية للأنظمة السياسية، خاصة أنها جاءت أيضاً بالكثير من المشكلات الاقتصادية، وعدم امتلاك هذه الدول القدرة على إشباع احتياجات وتطلعات القطاعات الأوسع من شعوبها، وقد امتد الأمر إلى فشل صانعي القرار في هذه الدول في إدارة عملية التحول الديمقراطي أو فيما يتعلق بإعادة بناء الأمة مع نخب جديدة تفتقد الخبرة.

وضمن هذا الإطار فقد تصاعدت الانقسامات والصراعات الداخلية وصولاً إلى انهيار كثير من الدول العربية مثل "سوريا واليمن وليبيا" ليس فقط بسبب صعود الهويات الاثنية والطائفية والتي ساهمت في تقسيم المجتمع العربي إلى طبقات وشرائح. إلا أن هناك أيضاً مجموعة من التيارات السياسية الليبرالية والقومية واليسارية،

وهذه القوى السياسية كانت من أهم أسباب مرحلة عدم الاستقرار، وتفكك السلطة المركزية، وسيطرة الميلشيات المسلحة والنزاع الداخلي في إقليم الدولة، وتصاعدت هذه الانقسامات إلى الحد الذي فقدت فيه الدولة السيطرة على حدودها، وهو الأمر الذي توشح عليه سيطرة بعض التنظيمات الإرهابية المسلحة مثل تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)؛ حيث أنه نتيجة للاقتتال الداخلي في سوريا فقدت الحكومة القدرة على السيطرة على أجزاء من حدودها مع تركيا والأردن ولبنان، والتي تدفق عبرها اللاجئين السوريون، بالإضافة إلى سيطرة تركيا وقطر على الانقسامات الليبية في محاولة للاستحواذ على الغاز الليبي، وتهديد الأمن القومي المصري من خلال إرسال مجموعات من المرتزقة والجماعات المسلحة التابعة لها<sup>(٣٨)</sup>.

ويجب الإشارة هنا إلى الثورات العربية كمتغير ساهمت بصورة أو بأخرى في التأثير على الأمن الإقليمي العربي وذلك بعدما فقدت عدة دول عربية القدرة على الحضور والتأثير في مجريات الأوضاع الإقليمية وهو الأمر الذي سمح لدول أخرى مثل تركيا وإيران إلى محاولة تعزيز نفوذهما الإقليمي لسد هذا الفراغ، ومن ناحية أخرى يمكن القول أن طبيعة النخب الحاكمة في كل دولة، وطبيعة النظام السياسي هما اللذان يحددان شكل وطبيعة العلاقة بين الحكام والمحكومين ومن ثم فإن طبيعة هذه العلاقة تعد من أهم العوامل المؤثرة في العلاقات بين الدول في داخل المنطقة العربية، وضمن السياق ذاته يقدم العراق مثلاً لأعنف نتائج الترابط بين الشائين الداخلي، والإقليمي ضمن تأثير الأيكولوجية الداخلية على محددات التوجهات الخارجية<sup>(٣٩)</sup>.

وخلاصة القول فإن الأيكولوجيا السياسية الداخلية للدول تؤثر بصورة مباشرة على علاقات هذه الدول مع الدول الأخرى، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل امتد ليشمل التأثير على الأمن الإقليمي للمنطقة التي توجد بها هذه الدولة، ومن ثم يتضح بأن الأمن القومي الداخلي للدول يؤثر على الأمن الإقليمي العربي على المستوى الخارجي وهذا ما سوف يتضح عند تناول المنظور الثاني وهو الأمن الإقليمي العربي في ضوء الأيكولوجيا الخارجية.

## ٢- الأمن الإقليمي العربي في ضوء الأيكولوجيا السياسية الخارجية.

تعتبر المنطقة العربية من المناطق ذات الطابع الصراعي منذ قديم الأزل، ومؤخراً وبعد حدوث ما أطلق عليه ثورات الربيع العربي، فقد زادت حدة ونطاق هذا الصراع، ويمكن القول بأن الصراع في المنطقة العربية يتميز بأنه صراع شامل ومتنوع (طائفي، وعرقي، واثني)، وهو الأمر الذي حدث بسبب غياب التنسيق الشامل من

الناحية العربية، والإقليمية للحد من هذه الصرعات التي تهدد الأمن الإقليمي العربي بأكمله<sup>(٤٠)</sup>. ولعل من أهم إفرزات متغيرات النظام الدولي على الوطن العربي هو تصاعد دور دول الجوار الجغرافي على حساب الدول العربية، وهذا الاختلال يزيد من أطماع القوى الإقليمية ويحفزها على تحقيق طموحاتها ومصالحها الإقليمية على حساب الأطراف العربية بالعدوان عليها أو استباحة أمنها من خلال وسائل عديدة كالتعدي على الموارد المائية أو التدخل في الشؤون الداخلية لها، أو زعزعة استقرارها وإثارة الانقسامات القومية المذهبية، والطائفية، ومحاولة امتلاك القدرة على تحديد نمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والأمنية بين الأقطار العربية بحيث تصبح هي المحدد الرئيسي للعلاقات الإقليمية بما فيها التفاعلات العربية - العربية. الأمر الذي يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض أجندتها ومنظورها وتصوراتها، وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على الأمن الإقليمي العربي<sup>(٤١)</sup>.

ويمكن فهم أثر الأيكولوجيا السياسية الخارجية من ثانياً تحليل ودراسة ما أطلق عليه مشروع الشرق الاوسط الكبير؛ من خلال سياسة تغيير الأنظمة في بعض البلدان العربية، ويذهب المشروع بعيداً في تفاصيل كل من البنود الثلاث، فيرى بأن الديمقراطية والحكم الصالح يشكلان الإطار الذي تتحقق داخله التنمية، فالديمقراطية والحرية ضروريتان لازدهار المبادرة الفردية، لكنهما مفقودتان الى حد بعيد في أرجاء الشرق الأوسط الكبير، وذلك من خلال الالتزام بدعم مبادرة الانتخابات الحرة، سواء في مجال الانتخابات وإنشاء معاهد للتدريب على القيادة خاصة بالنساء المهتمات بالمشاركة في التنافس الانتخابي أو إنشاء منظمات المجتمع المدني غير الحكومية، هذا إلى جانب تشجيع الإصلاح القانوني والقضائي<sup>(٤٢)</sup>.

### ثالثاً: العلاقة التفاعلية بين متغيرات النظام الدولي والأمن الإقليمي العربي المعاصر:

يعد مصطلح المتغيرات الدولية وصفاً شائعاً لكل التفاعلات الدولية التي تؤدي دوراً محورياً في عملية تحويل النظام السياسي الدولي من حيث الهيكلية التي تنعكس على قيادة النظام بفعل القوة والنفوذ، ويذهب "مورتن كابلان" إلى اعتبار المتغيرات الدولية بمثابة مدخلات، تتسبب في إحداث نوع من التغيرات في العلاقات الدولية التبادلية لوحدات النظام الجديد وأيضاً في الخصائص الذاتية للبعض منها، وأن ذلك لا بد من أن يفضي إلى تحولات سياسية في سلوكيات النظام بصيغة مخرجات معينة تؤثر في استقراره<sup>(٤٣)</sup>.



وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن آثار هذه المتغيرات ليست ثابتة وإنما تتغير بتغير الحدث فنجد على سبيل المثال أنه في بداية العقد الأخير من القرن العشرين شهد النظام الدولي مجموعة من المتغيرات الجديدة التي كان لها عظيم الأثر في شكل وطبيعة النظام الدولي على الوجه العام والأمن الإقليمي العربي على وجه التحديد؛ حيث أكدت التجربة التي مر بها العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي رسمياً عام ١٩٩١ إلى أن انهيار دولة عظمى لا يقل تأثيراً في السياسة الدولية عن دور الحرب وما تحدث من آثار، كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق قد وضع حد لنظام القضية الثنائية الذي امتد لفترة طويلة، ويرى البعض أن الانهيار جاء بسبب الأوضاع الداخلية التي أفضت في تصاعدها إلى الانهيار، وهو ما أثر بدوره على الأمن الإقليمي العربي<sup>(٤٤)</sup>. ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى أن أغلب الدول العربية كانت تربطها بالاتحاد السوفيتي السابق علاقات اقتصادية وعسكرية وسياسية وأيديولوجية.

وبالإضافة للمتغير الدولي المتعلق بانحلال الاتحاد السوفيتي والتحول لنظام القضية الأحادية؛ يمكن القول بأن العولمة فضلاً عن التكتلات الاقتصادية الكبرى تعد من أبرز السمات الجديدة للنظام الدولي على الصعيد الاقتصادي، ولم تقف دول العالم بوجه عام والدول العربية بوجه خاص بعيدة عن مؤثرات تلك المستجدات ولاسيما أن لتلك المؤثرات انعكاسات فاعلة على المقومات السياسية للدول العربية، لما تحمله مبادئ العولمة من مضمون عبرت عنها مقولاتها والتي تؤكد على عالمية الاقتصاد الرأسمالي، الاعتماد على النموذج الغربي للتنمية، وسقوط الحدود السياسية، وانتهاء مفهوم القومية، وتآكل الحواجز الثقافية، وانتشار التقدم التكنولوجي وعولمة المعلومات<sup>(٤٥)</sup>.

وخلاصة القول في شأن العلاقة التفاعلية بين متغيرات النظام الدولي المعاصر والأمن الإقليمي العربي المعاصر نجد أن ما يحدث من تغيرات في النظام الدولي يؤثر بصورة أو بأخرى على الأمن الإقليمي العربي، كما سبق وأن تم توضيحه، في إطار ما يحدث من تغيرات متعلقة بالنظام الدولي في العراق وما أدت إليه من تطورات كان لها عظيم الأثر على الأمن الإقليمي للوطن العربي كما تم توضيحه من قبل.

**المحور الثالث: استشراف مقاربة لدور تفعيلي "عملي" لنظرية الأيكولوجية السياسية تجاه تعزيز أمن الإقليم العربي**

في دراسة عن مستقبل المنطقة الإقليمية العربية صدرت عام ١٩٧٦، توصل باحثان أحدهما عربي، والآخر أمريكي إلى أنه في الثمانيات لن يكون الصراع العربي - الإسرائيلي محور السياسات الإقليمية، وسوف تحتل مكان الصدارة قضية كيفية استخدام الثروات العربية في التنمية، والعلاقات بين الدول العربية الغنية وتلك الفقيرة، وأن الفارق المتزايد بين الدول الغنية والفقيرة سوف يطرح تأثيراته على شكل النظام العربي وأنماط التفاعلات بداخله<sup>(٤٦)</sup>. ويمكن القول أن تحقيق هذه الأبعاد المستهدفة يتطلب رؤية استراتيجية شاملة للتنمية، ويعد التحليل الاستراتيجي، أحد أهم العناصر الرئيسية لاستشراف مقاربة لدور تفعيل "عملي" لنظرية الأيكولوجية السياسية لتعزيز أمن الإقليم العربي.

وضمن السياق ذاته يُعد التحليل الاستراتيجي أحد العناصر المكونة للرؤية الاستراتيجية؛ حيث يهتم بتحليل المتغيرات الأيكولوجية في البيئة الداخلية والخارجية للدول، وتحديد جوانب القوة والضعف في أنشطتها الداخلية، والفرص والتهديدات في أنشطتها الخارجية، ومدى موازنة مواردها المادية والبشرية في تحسين آدائها وكفاءتها في تحقيق أهدافها<sup>(٤٧)</sup>. وإن الغرض من التحليل الاستراتيجي هو: إثبات صحة فرضية الدراسة من خلال إستشراف مقاربة لدور تفعيل "عملي" لنظرية الأيكولوجية السياسية لتعزيز أمن الإقليم العربي من ثانيا دراسة الأيكولوجيا السياسية الداخلية والخارجية بما يمكن هذه الدول من رفع قدرتها التنموية بالاعتماد على تحديد القوى والعوامل المؤثرة في نموها، وتطورها المستقبلي بما يساهم في وضع خطط مستقبلية لحماية أمنها القومي والإقليمي.

#### أولاً: دراسة وتحليل الأيكولوجيا السياسية الداخلية:

تشتمل البيئة الداخلية على مختلف العناصر التي تدخل ضمن الحدود الداخلية للدول، والتي يتم تحديدها بناء على قرارات يتم اتخاذها داخل الدولة، ومن ثم يمكن القول أن البيئة الداخلية تكون تحت سيطرة الدولة، فيمكنها رصد نقاط القوة، ونقاط الضعف بهدف وضع البدائل الاستراتيجية المثلى لكل موقف. وتتمثل نقاط القوة في النواحي الإيجابية الداعمة والتي تميزها عن غيرها، وبحسن استخدام هذه العوامل تستطيع الدول تحقيق مكاسب تجعلها قادرة على مواجهة التحديات المستقبلية. ومن جانب آخر تمثل نقاط الضعف، كافة النواحي السلبية التي تحد من قدرة الدول للاستجابة لمتطلبات المواطنين، من جودة وسعر الخدمة المقدمة لهم، وغيرها من

العوامل السلبية الأخرى التي يتطلب معالجتها لدعم قدرة الدولة التنافسية، وزيادة قدرتها لمواجهة التحديات المستقبلية.

#### ١- مجالات القوة الرئيسية للدول العربية:

لقد حددت جامعة الدول العربية في مادتها الأولى من ميثاق جامعة الدول العربية شروط الانضمام إليها من خلال نص المادة التالية "تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق، ولكل دوله عربية مستقلة الحق في أن تنضم إلى الجامعة" ولم يضع الميثاق مفهوم للعروبة ومن ثم ظهرت إشكالية لتوضيح هذا المفهوم واستقرت الجامعة على أن هناك ثلاثة عناصر لا بد من توافرها والتي اعتبرتها الدراسة من أهم نقاط القوة في الوطن العربي والتي تتمثل في مجموعة العناصر التالية<sup>(٤٨)</sup>:

- اللغة: مما لا شك فيه أن اللغة على مستوى الوطن العربي موحدة.
- الموقع الجغرافي والثروات العربية: حيث يتميز الوطن العربي بموقعة الجغرافي المميز وبثرواته الغنية.
- الشعور إلى الانتماء للقومية العربية - المواطنة: يمثل هذا العنصر أهم العناصر اللازم تحققها في تحديد معنى العروبة.
- التقارب الجغرافي.
- عناصر التماثل بين الدول في إطار الإقليم الواحد والدعوة إلى ربط الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق المقاربة التجانسية.
- العامل الحيوي المتمثل في جدوى تفاعلات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول<sup>(٤٩)</sup>.

#### ٢- أوجه الضعف الرئيسية:

إلى جانب مجالات القوة العربية فهناك مجموعة من التحديات والتهديدات التي تعوق إمكانية التوافق الإقليمي حول بعض الركائز الأمنية في إطار محاولة هذه الدول إيجاد صيغة عربية مشتركة تكون بمثابة حجر الأساس لتعزيز هذه العلاقات، وتتمثل هذه التحديات في:

- تحدي تحقيق الوحدة في مواجهة التجزئة.
- تحدي مواجهة التبعية.

- تحدي تفعيل مفهوم الديمقراطية وصعوبة وجود نظام سياسي يضمن مشاركة المواطنين؛ حيث أن مسؤولية الأنظمة العربية تتمثل في العجز وعدم القدرة على تطبيق الأمن الإقليمي العربي، وهذا الأمر ليس فقط بسبب طبيعة التفاعلات بين الأنظمة العربية، وما يحدث خلالها من تفاعلات ونزاعات، بل بسبب عدم الوفاء بمتطلبات الديمقراطية وعدم تفعيل المشاركة السياسية بكافة صورها ومنها المشاركة في اتخاذ القرارات وخاصة تلك التي تؤثر على مستقبل الشعوب<sup>(٥٠)</sup>.

- تحدي السعي إلى تحقيق تنمية متوازنة ترتبط بالنمو وعدالة التوزيع.

- تحدي التجديد في ضوء متغيرات النظام الدولي المعاصر وفقدان الهوية الثقافية.

- الخلل الهيكلي في البناء الاقتصادي.

#### ثانياً: دراسة وتحليل الأيكولوجيا السياسية الخارجية:

هناك مجموعة من المتغيرات المؤثرة في إطار تحليل الأيكولوجية السياسية الخارجية بعضها يتعلق بتأثير الفرص على هذه النظرية من جانب ومن جانب آخر هناك بعض العقبات التي تقف في وجه إمكانية تحقيق التوافق الأيكولوجي بين الأنظمة العربية المختلفة وذلك على النحو التالي؛ فهناك مجموعة من الفرص تتمثل في التباين والتنوع في الاقتصاد السياسي الدولي، وطبيعة التحالفات في النظام الدولي. ومن ناحية أخرى هناك مجموعة من التهديدات تتمثل في إعادة ترتيب توازنات القوى داخل الإقليم العربي، وقضية الديون الخارجية، والنزاعات الداخلية التي لها أبعاد دولية وإقليمية، وسباق التسلح.

وتأسيساً على ذلك فإن الفارق المتزايد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة - كما سبق وان تم توضيحه - قد طرح تأثيراته على شكل النظام العربي وانماط التفاعلات فيه. ومن أمثلة الآثار السياسية المتعلقة بالنظام العربي التي ترتبت على ذلك تمثلت في إعادة توازنات القوى في المنطقة<sup>(٥١)</sup>. ويمكن توضيح تأثير هذه المتغيرات على النحو التالي:

١- تصاعد دور دول الجوار الجغرافي في مواجهة الأمن الإقليمي العربي، وهو ما يعني أن مضمون علاقات دول الجوار مع الوطن العربي يؤطرها الخلافات والتوترات عبر محاولتها فرض رؤاها ومنظورها وتصوراتها؛ حيث يلاحظ أن تأسيس مفهوم الشرق الأوسط الجديد، والمتوسطة، يعد امتداداً منطقياً لتوجهات وملامح البيئة الدولية وانعكاساتها وآثارها وتداعياتها على المنطقة العربية، وقد ساهم ذلك في تزايد واضح لدور القوى الإقليمية

غير العربية الساعية لتعظيم مصالحها ومحاولتها القيام بدور أكبر على الساحة الدولية والإقليمية، وذلك في إطار استجابتها لهذه التفاعلات والتغيرات والتعامل معها، ونكتفي أن نشير هنا إلى كل من إيران، تركيا، أثيوبيا، أريتيريا، ومناقشة دور كل منها بإيجاز كمصدر تهديد للأمن الإقليمي العربي<sup>(٥٢)</sup>.

٢- الثورات العربية وتحولاتها الاستراتيجية؛ حيث ساهم اندلاع ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١ إلى ظهور مجموعة من التحولات الاستراتيجية في المنطقة وذلك على النحو التالي :

□ التحول في أدوار بعض الفاعلين الإقليميين :حيث تغيرت أدوار العديد من الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط بعد اندلاع الثورات العربية، فتصاعد الدور الإقليمي لبعضها بينما تراجعت أدوار دول أخرى، وفي مقابل ذلك تصاعد الدور الإقليمي للمملكة العربية السعودية. كما تحولت سوريا من لاعب إقليمي لها تأثير كبير في بيئتها الإقليمية إلى ساحة للحرب الأهلية والمعارك الجيوسياسية، كما حاولت دول أخرى الاستفادة من الثورات العربية بالعمل على تعزيز دورها الإقليمي مثل تركيا.

• الصراع على القيادة الإقليمية وزيادة حدة التوتر الطائفي في الشرق الأوسط :لقد تحول الشرق الأوسط بعد الثورات العربية إلى ساحة للصراع بين المملكة العربية السعودية وإيران؛ فالسياسة الإيرانية القائمة على دعم حلفاءها الشيعة وتعزيز نفوذها في كل من العراق ولبنان وسوريا وأخيراً اليمن أدت لتصاعد المخاوف السعودية من قيام إيران بإنشاء هلال شيعي في هذه المناطق.

ثالثاً: التوجهات الاستراتيجية لتعزيز الأمن الإقليمي العربي في ضوء نظرية الأيكولوجية السياسية:

١- الناحية البنوية:

• إعادة رسم حدود النظام "تحديد دول القلب ودول الاطراف والهامش": ويقصد بها مجموعة من الأحداث التي قد تعيد رسم حدود النظام الإقليمي العربي وتحديد دول القلب، ودول الأطراف والهامش.

• إعادة ترتيب توازنات القوى في الإقليم العربي: إن قوة الدولة قد لا تكمن في حجم السيولة النقدية التي تمتلكها فحسب، بل تتحدد أيضاً في مجموعة من العوامل المادية وغير المادية، مثل عدد السكان والتعليم والقاعدة الصناعية، والتكنولوجية، والقدرة العسكرية، واستقرار نظام الحكم، علاوة على الرغبة في القيام بدور إقليمي، ووجود الموارد الدبلوماسية والسياسية التي تمكنها من القيام بهذه الوظائف<sup>(٥٣)</sup> .

٢- من الناحية القيمية:

- معالجة الانقسامات الأيديولوجية.
- التغلب على بؤر التوتر والانقسامات (الأزمة اللبنانية - الصراع العراقي - الإيراني).
- إتاحة الفرصة للمشاركة السياسية الحقيقية.
- الانتقال إلى التفكير في الوحدة على المدى القريب، والعمل الفعال من أجل التنسيق البناء والانتقال من الاكتفاء بخطاب سياسي مساند أو متعاطف إلى إيجاد حلول واقعية.
- الدعوة إلى العمل الجاد نحو تغيير الأطر السياسية والاجتماعية والفكرية وتفعيل مفاهيم الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من واقع الأيكولوجيا السياسية الخاصة بكل نظام.
- تطوير جامعة الدول العربية تطويراً كلياً لتكون أكثر فاعلية، سواء فيما يتعلق بميثاقها أو بمؤسساتها.
- ضرورة إعادة صياغة العلاقات العربية بدول الجوار.

#### خاتمة الدراسة

تناولت الدراسة بالبحث والتحليل أثر نظرية الأيكولوجية السياسية في صياغة نظام أممي إقليمي للدول العربية، من خلال التعريف بأسس هذه النظرية ومحدداتها، بالإضافة إلى التطرق إلى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على تطبيق هذه النظرية، وبجانب ذلك تم استعراض مهددات الأمن الإقليمي العربي في محاولة لإيجاد دور تطبيقي لنظرية الأيكولوجية السياسية في دعم النظام الأممي الإقليمي للدول العربية، وقد تم التوصل إلى عدة نتائج أثناء اختبار صحة فرضية الدراسة، والتي من خلالها تمت صياغة توصيات لمواجهة إشكالية الدراسة . وذلك كما يلي :

#### أولاً: نتائج وتوصيات الدراسة:

خلاصة القول فإنه في ضوء ما تم استعراضه من واقع دراسة وتحليل أثر متغيرات النظام الدولي على الأمن الإقليمي العربي في إطار تحليل دور نظرية الأيكولوجيا السياسية، فقد بدا واضحاً ضرورة تعزيز الأمن الإقليمي العربي من ثنانيا إعادة تقييم تطبيق نظرية الأيكولوجية السياسية، ودورها في ظل تأثيرات متغيرات النظام الدولي سواء بمواجهة التحديات الديمقراطية، وتعظيم القيمة المضافة من فرص تأسيس نظم سياسية تتلاءم مع طبيعة الأمن الإقليمي العربي، وبالصورة التي توفر فرص امتلاك مقومات القوة المهيمنة إقليمياً. وفي إطار ذلك فقد اقترحت الدراسة مجموعة من التوصيات على الدول العربية اتباعها لتعزيز الأمن الإقليمي العربي أثناء التصدي

لتحديات تأثير متغيرات النظام الدولي، وأنه لكي يتحقق الأمن الإقليمي العربي النابع من استعادة الدور العربي الإقليمي مرة أخرى لابد من أن يكون هناك خطاً محدد، ووسائل مناسبة لتنفيذ تلك الخطط، بما يتناسب مع احتياجات مجتمعاتهم الداخلية واحتياجات الإقليم وذلك في إطار محكم من المبادئ والقيم المجتمعية العليا أي يكون هناك نوع من التوازن والترابط بين الدور الإقليمي والمجتمع الداخلي، بالصورة التي يمكن من خلالها تعزيز النظرة الجماهيرية للقيادة ومن ثم تحقق الشعور الجمعي العام. فالعوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها هي الأهم في عملية مواجهة المخاطر الأمنية. كما يلاحظ أنه يجب أن يتم الحد من المخاطر الأمنية من خلال بناء الدفاعات الأمنية المشتركة على قدر من المرونة، بحيث يمكن استخدامها للتعامل مع مجموعة واسعة من المخاطر الأمنية المتعددة، ومن ثم توزيع الوحدات ذات الطابع الخاص الأمني على المناطق ذات الاهتمام والنفوذ المختلف.

وفي الختام؛ يمكن القول بأن تطبيق الرؤية الاستراتيجية بمفهومها الواسع، والاهتمام بدراسة وتحليل البيئة السياسية من المنظور الأيكولوجي، وتدعيم منهج الفكر الاستراتيجي، وإستشراف مقاربة لدور تفعيل "عملي" لنظرية الأيكولوجية السياسية يمكن من خلاله تعزيز أمن الإقليم العربي في مواجهة متغيرات النظام الدولي.

### هوامش الدراسة:

- 1) Robert Leo Smith, Stuart L. Pimm <https://www.britannica.com/science/ecology>
- ٢) الحديثي، عباس غالي: الأيكولوجيا السياسية حقل جغرافي جديد يتشكل، مجلة الأستاذ، المجلد الأول، العدد ٢٠٤: (٢٠١٣)، ٣٧٤:٣٧٣.
- 3) A. Walker, Peter. Political ecology: where is the ecology? ,Progress in human geography ,Department of Geography, University of Oregon ,Eugene,OR 97403-1251, USA, (2005) , p 74.
- ٤) الحديثي، عباس غالي، مرجع سبق ذكره ص ٣٧٤
- 5) Blaikie, P.M. The political economy of soil erosion in developing countries. New York: Wiley , (١٩٨٥).
- 6) Blaikie ,P.M. and Brookfield ,H. Land degradation and society. London and New York: Methuen.(١٩٨٧) ،
- 7) A. Atkinson. (Principles of Political Ecology) ,Belhaven ,London.(١٩٩١) ،

- 8) Bruce ،M. Russett. (International Regions and the International System): A Study in Political Ecology) Rand McNally, Chicago, (1967.)
- 9) Geoff, Mann. (Should Political Ecology be Marxist ? A case for Gramsci's Historical Meterialism) Geoforum.(٢٠٠٩) ،
- 10) Alan P. Rudy and Brain J. Garean. (Actor- Network Theory ،Marxist Economics and Marxist political Ecology) Capitalism ،Nature ،Socialism ,vol. 16 ،No. 4 (2005). ،pp. 85-90
- 11) R.L. Bryant and Sinead Bailey. (Third World Political Ecology) Routledge N.Y ، (1997), P. 190.
- 12) A. Walker, Peter Ibid
- 13) A. Walker, Peter Ibid

١٤) الشاهر، شاهر إسماعيل: وهم الديمقراطية الأمريكية، المركز الديمقراطي العربي (٢٠١٧)، على الرابط الآتي:

<https://democraticac.de/?p=49028>

- ١٥) بلعور، مصطفى: التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية " دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (١٩٨٨-٢٠٠٨) ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام - جامعة بن يوسف بن خدة الجزائر ، (٢٠١٠).
- ١٦) الانباري، شاكر: الديمقراطية التوافقية - مفهوما ونماذجها، بغداد - معهد الدراسات الاستراتيجية، ط١، (٢٠٠٧).
- ١٧) عبيد، هناء: مابعد المشروطية : تأثير النظام الاقتصادي العالمي في مراحل التحول الديمقراطي - السياسة الدولية - ملحق اتجاهات نظرية معاصرة - المجلد ٤٨، العدد ١٩١ (يناير ٢٠١٣) : ١٨ : ٢٢.
- ١٨) ماثيوس، دايفيد: ايكولوجيا الديمقراطية - ترجمة: مصطفى الجرف، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، (٢٠١٨).
- ١٩) مجموعة مؤلفين: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، (٢٠٠٣).
- ٢٠) الشعراوي، سالي نبيل ، العلاقات الصينية الأمريكية وأثر التحول في النظام الدولي ،القاهرة ،العربي للنشر والتوزيع، (٢٠١٧)،ص٢٥-٢٧.
- ٢١) هارديت، مايكل - نيغري، أنطونيو ، الامبراطورية: إمبراطورية العولمة الجديدة، ترجمة: فاضل جنكر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠٢.
- ٢٢) عبد الحميد، عبد المطلب: النظام الاقتصادي العالمي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ط١، (١٩٩٨).
- ٢٣) دياب ، محمد، اقتصاد المعرفة: حقبة جديدة نوعياً في مسار التطور الاقتصادي، مجلة الدفاع المدني اللبناني - عدد ٦٥، تموز ٢٠٠٨، متاح علي الرابط التالي: <https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content/65-d>



- ٢٤) علوي، مصطفى: الأمن الإقليمي بين الأمن الوطني والأمن العالمي، مفاهيم الاسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، السنة الأولى، العدد ٤: ٦، (٢٠٠٥).
- ٢٥) الباشا، فائزة: الأمن الاجتماعي والعولمة - المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، (٢٠٠٦).
- ٢٦) المحارمه، عباس محمود: اثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي - رسالة ماجستير غير منشورة - جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا - كلية الآداب، (٢٠١٨).
- ٢٧) أبوهديمه، أبو القاسم أحمد، نابي، عبد الحكيم عمار: المتغيرات الدولية وأثرها على الوطن العربي، مجلة العلوم القانونية والشرعية، العدد ٨: ١٠٩، (٢٠١٦).
- ٢٨) المشاقبه، عاهد مسلم، مقداد، صايل فلاح: النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة: الصين أنموذجاً ١٩٩١-٢٠١٦، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٥، العدد ٢: ٢٧٠، (٢٠١٨).
- ٢٩) بلعور، مصطفى: مرجع سبق ذكره.
- ٣٠) قشى، عشور: نظرية مركب الأمن الإقليمي: دراسة مقارنة بين اقليمي جنوب شرق اسيا والساحل، رسالة دكتوراة غير منشورة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (٢٠١٦).
- ٣١) الدهلكي، خضير عباس: احتجاجات السترات الصفراء في فرنسا، الأسباب والتداعيات، المركز الديمقراطي العربي، بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠١٨، على الرابط: <https://democraticac.de/?tag=%D8%A7%D9%84%D8%>
- ٣٢) صلاح، مصطفى: الاحتجاجات الأمريكية: الأسباب الداخلية والتداعيات الخارجية، المركز العربي للبحوث والدراسات، يونيو ٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.acreg.org/41632>
- ٣٣) بوستي، توفيق: مدرسة كوينهاجن: نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن (٢٠١٩) - على الرابط الآتي: [https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post\\_9.html](https://www.elsiyasa-online.com/2019/04/blog-post_9.html)
- ٣٤) تمام، عامر، ما بعد كورونا.. الصراع الأمريكي - الصيني ومحددات الأمن القومي العربية، بوابة أخبار اليوم، بتاريخ ٢٠ يونيو ٢٠٢٠، على الرابط: <https://akhbarelyom.com/news/newdetails/3066231/1/%D9>
- ٣٥) كويرا، غوردون: فيروس كورونا: كيف سيغير الوباء مفهوم الأمن القومي والنشاط التجسسي؟، شبكة الإذاعة البريطانية بي بي سي، بتاريخ ٣ أبريل ٢٠٢٠، على الرابط: <https://www.bbc.com/arabic/world-52139363>
- 36) Webinar: COVID-19: Implications for peace and security in the Middle East, Wednesday, Apr 22, 2020, The Brookings Doha Center, at: <https://www.brookings.edu/events/covid-19-implications-for-peace-and-security-in-the-middle-east/>
- ٣٧) ربيع، حامد، نظرية الأمن القومي والتطور المعاصر للتعامل الدولي في منطقة الشرق الأوسط، مصر، دار الموقف العربي، ط١، (١٩٨٤).

- ٣٨) الدوش، على عبده: الإدارة الاستراتيجية إدارة مؤسسات المستقبل، اليمن، دار التواصل، (٢٠٠٨).
- ٣٩) محمود، لمياء: الأمن القومي العربي كجزء من الأمن الإقليمي الشرق أوسطى "الأخطار وأدوار الفاعلين" - المركز الديمقراطي العربي، (٢٠١٧)، على الرابط الآتي:  
<https://democraticac.de/?tag=%D8%A7%D9%84%D8%>
- ٤٠) محمود، لمياء:، مرجع سبق ذكره.
- ٤١) حجاج، خليل ابراهيم، وآخرون: أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة : ١٩٩٠-٢٠١٠، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢: ٣٧٩، (٢٠١٣).
- ٤٢) مشروع الشرق الاوسط الكبير: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، (٢٠١٩)، على الرابط الآتي:  
<https://www.politicsdz.com/%D9%85%D8%B4%D8>
- ٤٣) أمين، نظير محمود: المتغيرات الدولية والإقليمية وأثرها على الأمن الاجتماعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ديالى - كلية القانون والعلوم السياسية، (٢٠١٠).
- ٤٤) أمين، نظير محمود، مرجع سبق ذكره.
- ٤٥) الباشا، فائزة، مرجع سبق ذكره.
- ٤٦) هلال، على الدين، مطر، جميل(د.ت)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، كتب عربية. (٤٧) الدوش، على عبده، مرجع سبق ذكره.
- ٤٨) هلال، على الدين، مطر، جميل(د.ت)، مرجع سبق ذكره.
- ٤٩) حاج، ميلود عامر: الأمن الإقليمي العربي بين المحددات والتحديات - (٢٠١٩) موقع: آراء حول الخليج:  
[http://araa.sa/index.php?option=com\\_content&view=article&id=4633:2019-03-28-13-11-](http://araa.sa/index.php?option=com_content&view=article&id=4633:2019-03-28-13-11-)
- ٥٠) حجاج، خليل ابراهيم، وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- ٥١) هلال، على الدين، مطر، جميل(د.ت)، مرجع سبق ذكره.
- ٥٢) حجاج، خليل ابراهيم، وآخرون، مرجع سبق ذكره.
- ٥٣) هلال، على الدين، مطر، جميل(د.ت)، مرجع سبق ذكره.

\*\*\*\*\*